العامل النحوي بين موقعه في النحو العربي والأصوات التي نادت بإلغائه ودعاوى التيسير والتجديد

(دراسة نقدية موازنة)

أ.م.د. بكر عبد المجيد ثامر
الجامعة العراقيـــة/ كلية الآداب
bakrthamer2020@gmail.com

الملخص

إنَّ سبب نشأة علم النحو مرتبط بغاية تعليمية للغة لغير العرب أو للعرب الذين فسدت لغاتهم نتيجة الاختلاط بالأجانب، والهدف التعليمي يستدعي الارتباط بقواعد معيارية، فكانت العوامل والعامل عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، إذا علم النحو ليس غاية ولا هدفا لذاته وإنَّما وسيلة لصيانة اللسان من اللحن، وبدأت فكرة العامل في ميدان البحث النحوي منذ النشأة، وُيعدُّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي، واحتذى هذا المنهج عيسى بن عمر والخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، إلى أن جاء في العصر الأندلسي ابن مضاء **٥٩٢** هـ القرطبي الذي نادى بإلغاء نظرية العامل .

الكلمات المفتاحية: ((العامل، النحو، دعوات التيسير)) .

Abstract

The reason for the emergence of grammar is related to an educational purpose for the language for non-Arabs or for Arabs whose languages have been corrupted as a result of mixing with foreigners، and the educational goal requires linking to normative rules، so the factors and the factor for them were what necessitated that the end of the word be in a specific manner of syntax، so the science of grammar is neither a goal nor an end in itself Rather، it is a means of preserving the tongue from mispronunciation، and the idea of the worker in the field of grammatical research began from inception، and Abdullah bin Abi Ishaq Al-Hadrami is considered the innovator of this approach in the grammatical lesson، and this approach was emulated by Issa bin Omar، Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi and Sibawayh، until it came in the Andalusian era Ibn Madhaa ٥٩٢ AH Al-Qurtubi، who called for the abolition of the factor theory.

المقدِّمة

ذكر النحاة أنَّ سبب نشأة علم النحو مرتبط بغاية تعليمية للغة لغير العرب أو للعرب الذين فسدت لغاتهم نتيجة الاختلاط بالأجانب، والهدف التعليمي يستدعي الارتباط بقواعد معيارية، فكانت العوامل والعامل عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، إذن علم النحو ليس غاية ولا هدفا لذاته وإنَّما وسيلة لصيانة اللسان من اللحن، وبدأت فكرة العامل في ميدان البحث النحوي منذ النشأة، وُيعدُّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي، واحتذى هذا المنهج عيسى بن عمر والخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، إلى أن جاء في العصر الأندلسي ابن مضاء ٥٩٢ هـ القرطبي الذي نادى بإلغاء نظرية العامل، وإنَّ دعوة ابن مضاء من العامل لم تحظ في عصره مثل ما حظيت به في وقتنا الحاضر من الحفاوة التي تتمثَّل في إلغاء العامل من اللغة العربية، وأسباب الإلغاء تختلف عن أسباب ابن مضاء، ومع كل هذه الصرخات العالية لم نجد منهم تصنيفا لعلم النحو العربي يستبعد العامل من مملكة علم النحو، ومنهم من ينادي في دراسته النظرية بإلغاء العامل ولكن في التأليف يميلون إلى مراعاة نظرية العامل في مؤلَّفاتهم.

واقتضى تقسيم البحث على ثلاثة مباحث تسبقها مقدِّمة، ففي المبحث الأول: تناولت العامل في النحو العربي ، ووسمت المبحث الثاني بـ دعوات التيسير عند ابن مضاء القرطبي الذي نادى بإلغاء نظرية العامل (عرضًا ونقدًا)، وفي المبحث الثالث: نظرية العامل (الغاء العامل) من نظر المحدثين، وجعلتها في ثلاث نقاط: أولا: ما بين التيسير والتجديد فقد عرضت لـ (ابراهيم مصطفى أنموذجًا) و ثا نيا : عرضت للمتأثرين بإبراهيم مصطفى: وثالثا: كانت مقارنة بين شوقي ضيف و إبراهيم مصطفى . ثم الخاتمة والنتائج المتوصَّل اليها في هذا البحث، ثم المصادر والمراجع .

المبحث الأول
العامل في النحو العربي

إنّ نظرية العامل في النحو ما تزال تتقدَّم الركب في الدراسات النحوية واللغوية، وسنتتبع نظرية العامل في النحو العربي عند القدماء بدءًا من سيبويه والمبرِّد وابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني وعبد القاهر الجرجاني، ثم سنتناول هذه النظرية وفقاً للدعوات التي عارضتها بدءًا من ابن مضاء ثم ابن عصفور، والسيوطي ويمثِّلون المعارضة القديمة لهذه النظرية، وسنتطرَّق لابن مضاء فقط لضيق المقام .

وهناك من عارضَ هذه النظرية من المعاصرين، ومنهم إبراهيم مصطفى، في كتابه إحياء النحو، وكذلك الدكتور شوقي ضيف وتحقيقه لرسالة ابن مضاء القرطبي ألا وهي الرد على النحاة، ثم الدكتور مهدي المخزومي في كتابيه «في النحو العربي نقدٌ وتوجيه» و «في النحو العربي قواعدٌ وتطبيق». وكذلك الأستاذ تمّام حسّان .

وسنتطرق إلى أحد الباحثين المتأخرين لنستدلَّ به على حيوية النظرية وهو محمد عابد الجابري .

ولا يقتضي البحث أن نعرّج لمفهوم العامل في اللغة والاصطلاح ونستفيض في مفهومه لأنَّ هناك من عرَّج ووضَّح ولكنَّنا ملزمون أن نتطرَّق لما قاله ابن دريد فقد عرَّفه قائلاً: « العامِلُ فِي العربيَّة: مَا عَمِلَ عمَلاً مَا، فَرَفَعَ أَو نَصَبَ أَو جَرَّ، وَقد عَمِلَ الشيءُ فِي الشيءِ: أَحْدَثَ فِيهِ نوعا من الْإِعْرَاب»(١). ولنا أن نرى موقعه في النحو العربي وما الأصوات التي نادت بالغائة ودعوات التيسير والتجديد .

وإنَّ فكرة العامل نشأت نشأة بسيطة في النحو العربي والدافع لذلك هو العلل الإعرابية، فسمّى النحاة ما يحدث التغيير عاملاً وما يتأثرَّ به معمولاً .

أمَّا المتأخرون فقد توسَّعوا في فكرة العامل وأفاضوا فيه بسبب التأثّر بعلوم الفلسفة والمنطق .

وعلماء النحو قد تطرَّقوا لفكرة العامل ودليل ذلك أنَّهم أفردوا لها مصنَّفات عدة، فكان للخليل بن أحمد الفراهيدي كتابٌ اسمه العوامل، والعامل في النحو لأبي علي الفارسي والعوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني، والعوامل والهوامل في النحو للمجاشعي، والأهم من ذلك ما كان لأبي الأسود الدؤلي من أربع ورقات في النحو، وبما أن هذه الأوراق لم تصل الينا إلاّ انها تعد المرتكز لنظرية العامل .

إذ يذكر ابن النديم أنه رأى أربع ورقات يحسبها من الصين « ترجمتها هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر وتحت هذا الخط بخط عتيق هذا خط علان النحوي وتحته هذا خط النضر بن شميل»(٢).

وأولُ نصٍّ صريح وصل إلينا يشير إشارة صريحة إلى لفظ العامل والمعمول هو ما ورد في كتاب سيبويه، فقد حدَّد حروف الإعراب وعلاماته وفرّق بينه وبين البناء . قال سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم: «النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف ... وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرِّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلاَّ وهو يزول عنه ...» (٣).

(١) تاج العروس: ٣٠ / ٥٩ .
(٢) الفهرست: ٦٣ .
(٣) الكتاب: ١ / ١٣ .

ولم يقتصر ذكر العامل عند سيبويه في هذا الموضع فحسب بل في أبواب كثيرة من كتابه [١].

وعليه فإنَّ تبويب كتاب سيبويه واعتنائه بالعامل مع عدم إهماله للمعنى، فهو يُعدُّ الأساس واللبنة الأولى التي يُعوَّل عليها في الدراسة .

أمَّا الكتاب الثاني الذي يُعدُّ من الكتب المهمة والمعتبرة في النحو العربي هو كتاب المقتضب للمبرِّد، إذ اعتمد في تبويبه على العامل لكن العامل عنده ليس عاملاً حقيقياً، وذلك عن طريق النصوص التي أوردها في كتابه، إذ جعل العامل آلة للرفع وليس عاملاً حقيقياً [٢]. إذ عالج المبرِّد قضية العامل في عِدّة أبواب من كتابه [٣].

ونحن في هذا المقام لا نستطيع سرد جميع النصوص الواردة لديه ؛ لكنَّا عن طريق التتبع لنصوصه نجده قسّم العامل على لفظي ومعنوي، وجعل خصيصة المبتدأ والمضارع المرفوع بالعامل المعنوي، وذكر من العوامل اللفظية الحروف والأفعال . كما منع المبرِّد التقديم والتأخير في العوامل في الأفعال .

وخصَّ المبرِّد الأفعال بالبناء ولم يُصرِّح بإعراب شيء منها، وهكذا ساق المبرِّد العديد من الأمثلة التي تُبيِّن أسلوبه في معالجة النحو والعوامل عن طريق بعض الأمثلة في كتابه . كما في « بَاب إِعْرَاب مَا يعرب من الْأَفْعَال وَذكر عواملها والإخبار عَمَّا بني مِنْهَا»[٤]، وكذلك في (باب النداء) [٥].

و خلال النصوص الواردة في كتابه نجد أنَّ العامل عند المبرِّد يخدم المعنى وأنَّه لا يتعارض اللفظ مع المعنى . أمَّا اذا انتقلنا الى ابن السراج نجده عالج قضية العامل في كتابه المعروف الأصول في النحو إذ نجده سار على خطى من سبقه فأفاد من شيخ النحاة سيبويه ؛ لكنَّه في إيراده للعامل نجده يختلف إذ اتسم بالوضوح والبيان والدِقَّة .

و قسّم العوامل على الأسماء والأفعال والحروف، ذاكراً القوانين والأحكام الخاصة بالعامل، وحديثه عن العامل وما يدخل فيه كثير في كتابه ولا نستطيع الافاضة في النصوص الواردة عنده فيكفي أنَّه سار على خطى سيبويه والجديد عنده أنَّه اختلف عنه بالوضوح والدِقَّة كما أسلفنا [٦].

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٣٣، ٢٤، ٤٤، ٧٢، ٧٣، ١٠١، ١٩٤، ٢٣٥ .
(٢) ينظر: المقتضب: ١ / ٩ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٨، ٢ / ٥ ، ٥٠، ٧٥، ١٠ ، ٤٩، ٣٢ . ٣ / ٢٦٣، ٤، ٨٠، ١٥٦، ٢٠٢، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٩، ٣٩٠ .
(٤) ينظر: المقتضب ٤ / ٨٠ .
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٢٠٢ .
(٦) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٤٠،

واذا أردنا أن نتتبَّع قضية العامل النحوي تاريخيًا نجد أنَّه في القرن الرابع الهجري قد تناولها علم من أعلام النحو العربي وهو أبو علي الفارسي إذ نلاحظ بوضوح أثر قضية العامل عنده في كتابه الإيضاح إذ نجده قد تعرَّض لقضية العامل في الكثير من أبواب كتابه [١].

وبعد الإطلاع على ما تطرَّق إليه الفارسي نجد عنايته بقضية العامل والإهتمام به وبقضاياه .

وإذا انتقلنا إلى علم آخر من أعلام النحو العربي ألا وهو الألمعي ابن جني الذي يُعدُّ من علماء النحو ولا يمكن لأي دارس الاستغناء عن كتبه وما حوته من مادة قيّمة ووفيرة وجديرة بالاهتمام .

ففي كتابه الخصائص نجده قد تطرَّق لقضية العامل، اذ أفرد بابًا في كتابه يحوي آراءه وما يتَّصل به، وكذلك اعتناؤه بالمعنى بالدرجة الأولى لكنَّه لا يغفل اللفظ ، والعامل، والإعراب . وعنوان الباب الذي تكلَّم فيه عن من اهتم بالمعنى دون اللفظ، « باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى»[٢].

وأنا مضطر الى نقل نص ابن جني لتتضحَ الصورة أكثر ونُفسِّرَ ما فعله وما قصدهُ هذا الألمعي: قال ابن جني في « باب في مقاييس العربية: وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي. وهذان الضربان وإن عمّا وفشا في هذه اللغة فإنَّ أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي ألا ترى أنَّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظًا، نحو أحمد ويرمع وتنض وإثمد وأبلم وبقم وإستبرق والثمانية الباقية كلُّها معنوية كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك. فهذا دليل. ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنَّه فاعل ونصبت هذا لأنَّه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي. ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنَّها معنوية؛ ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرًا فإن «ضرب» لم تعمل في الحقيقة شيئًا وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل. وإنَّما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه ك (مررت بزيد) و(ليت عمرًا قائم) وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلَّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه القول . فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلِّم نفسه لا لشيء غيره. وإنَّما قالوا: لفظي ومعنوي لمَّا ظهرت آثار فعل المتكلِّم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح»[٣].

(١) ينظر: الايضاح العضدي: ١ / ٩٥، ١٣٩، ١٤١، ١٥١، ١٦٣، ١٦٩ .
(٢) الخصائص: ١ / ٢٨١ .
(٣) المصدر نفسه: ١ / ١١٠، ١١١ .

مما تقدَّم نلاحظ أنّ العوامل عندهُ تنقسم على عوامل لفظية وعوامل معنوية، فيقصد به تسهيل دراسة النحو، ولم يقتصر دراسته للعامل على هذه الأبواب بل عالجها في أبواب أخرى [١].

ويُصرِّحُ أحد الباحثين أنَّ ابن جني: «لا يلزم نفسه باقتفاء أثر النحاة ولا يلزم نفسه بما ألزموا أنفسهم خاصّة فيما يتعلَّقُ بالإهتمام بالمعاني وُيقلَّل من التأويل[٢] كلَّما استطاع الى ذلك سبيلا، ولا يجد حرجًا في مخالفة قواعد النحويين غير الأساسية التي لا تقيم للمعنى وزناً أمَّا القواعد الأساسية فيتحرّج من مخالفتها»[٣].

وإذا أردنا أن ندرسَ عبارات ابن جني بدقَّة ونصوصه المعتبرة نجد أنَّ لديه نظرة بقبول الإعراب ما دام الإعراب متَّفقاً مع المعنى، عكس الاعراب الذي يؤدِّي الى افساد المعنى، والخلاصة أنَّ الإعراب عند ابن جني وضع لخدمة المعنى [٤].

وُتعَّد أول شكوى من صعوبة النحو ولحاق النحويين نحو القياس والتعليل والتأويل هو في عهد عبد القاهر الجرجاني ففي كتابه الجمل نجده وافق ابن السراج في ترتيبه إلاّ انه اختلف عنه بشيء يسير . كما أنَّا نجده شديد العناية بالمعنى، ونجد أنَّ الإعراب عنده هو الذي يصف اللفظ ويظهر ما فيه من معنى صحيح . ونصه صريح في كتابه دلائل الإعجاز [٥].

ويقول عبد القاهر الجرجاني فيمن يشكي من العلل وصعوبتها: « ... فإنْ تَرَكوا ذلك وتَجاوزوه إلى الكلام على أغراض واضع اللغة، على وَجْه الحكمةِ في الأوضاع، وتقريرِ المقاييسِ التي اطَّردَتْ عليها، وذكْرِ العِلل التي اقْتَضَتْ أن تَجريَ على ما أُجريت عليه، كالقولِ في المعتل، وفيما يلحق بالحروف الثّلاثةَ التي هيَ الواوُ والياءُ والألفُ مِن التغيير بالإبدالِ والحَذْف والإسكان، أو ككَلامِنا مَثلاً على التَّثْنِية وجَمْع السَّلامة، لِمَ كان إعرابُهما على خلافِ إعراب الواحدِ، ولِمَ تَبعَ النصبُ فيهما الجَرَّ؟ وفي (النون) إنَّه عِوَضٌ عن الحركة، والتنوين في حالٍ، وعن الحركةِ وحدَها في حال والكلامِ على ما يَنْصرفُ وما لا يَنْصرف، ولم كان مَنْعُ الصَّرف؟ وبيانِ العلَّةِ فيه»[٦].

(١) الخصائص: ١ / ٢٩٣، ٢٥١،
(٢) الابواب التي قلل التأويل فيها: باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره، و باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يَدْعُ داعٍ إلى الترك ١ والتحول:: الخصائص: ١ / ٢٥٣، ٤ / ٤٥٩ .
(٣) المصدر نفسه
(٤) ينظر: الخصائص: ١ / ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٤ .
(٥) ينظر: دلائل الاعجاز: ٣٠ .
(٦) دلائل الاعجاز: ٢٩ .

ولو طالعنا كتابه لوجدنا إليه يرجع الفضل في الكشف عن صعوبة النحو . ووضَّح وضوحًا صريحًا لإلغاء العلل الأول والثواني . إذ نجده قد عرض في كتابه الدلائل للمشكلات النحوية قبل ابن مضاء مبيِّنًا أهمية علم النحو والإعراب .

وفي نظرية النظم نلاحظ أنَّ الهدف منها هو أن يكون علم النحو وأسسه وقوانينه اللبنة الأساس التي يجب أن ينطلق منها كل من أراد ان يُفرِّق بين المعاني .

لذلك تكوَّنت قاعدة لإصلاح النحو، فأشرقت دعوة ابن مضاء القرطبي ومن حذا حذوه من المحدثين، هذه الدعوات التي صرخت بأعلى صوتها بإسقاط العلل من النحو وطرحت مشاريع عِدَّة كان الغرض منها والسبب في ايرادها هو صعوبة النحو العربي .

المبحث الثاني
دعوات التيسير عند ابن مضاء القرطبي

هو الذي نادى بإلغاء نظرية العامل (عرضًا ونقدًا)، ولو أردنا أن نتكلَّم عن نظرية العامل ستتَّجه نحو ابن مضاء القرطبي الذي عُدَّ رائد الحركة التجديدية في النحو العربي، الذي أعادَ صياغة الدرس النحوي لأجل تيسيره على المتعلِّم بعيدًا عن فلسفة العامل والتعليل والإفراط في القياس والافتراض واستقى الآراء التي تنضوي تحت المذهب الظاهري هذا المذهب الذي يدعونا إلى الأخذ بظاهر النصِّ وسدِّ باب القياس والاستحسان والتعليل وهذا المذهب هو الذي يجلّي لنا آراء ابن مضاء النحوية .

ابن مضاء القرطبي :

ابن مضاء القرطبي (ت **٥٩٢** هـ)هو أهم النحاة في المدرسة النحوية التجديدية في كتابه (الرد على النحاة) الذي رفض أصول ومناهج النحو التي انساقت مع تأملات واجتهادات تجاوزت ما هو ضروري لانتحاء سمت العرب في الكلام فتأثَّر الدرس النحوي بمناقشات المتكلِّمين وأبحاث الأصوليين فاختلطت فيه الناحية العلمية بالناحية الفلسفية أو ما يعرف بـ « فلسفة النحو».

وعالجَ ابن مضاء القضايا النحوية في كتابه بطابع جديد محاولاً بذلك تقديم تيسيرات في علم النحو التي تُسهِّل لنا تعلُّمه بعيداً عن الآراء الفلسفية التي لا تفيد المتعلم في شيء فقال في كتابه: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه »[1]، وقد تأثَّر ابن مضاء بالمذهب الظاهري وألغى العلل النحوية والقياس ونظرية العامل .

(١) الرد على النحاة : ٨٥.

ولابن مضاء ثلاثة مؤلَّفات وهي: (الرد على النحاة) و(المشرق في النحو) و(تنزيه القرآن عما يليق بالبيان)، ولم يصلنا من هذه المؤلَّفات إلاَّ الرد على النحاة بتحقيق الدكتور شوقي ضيف.

ومما لا غبار عليه أنَّ تأثُّر ابن مضاء القرطبي بالظاهرية تجلّى في معظم آرائه النحوية ويرى الدكتور بكري عبد الكريم أنَّ ابن مضاء لم يكن متأثِّراً بهذا المذهب إذ قال: « إنَّه عندما نقرأ كتاب الرد على النحاة قراءة فاحصة نجد أنَّ ابن مضاء لم يكن مخلصا الإخلاص كلَّه إلى المذهب الظاهري ذلك فإنَّه وإن ثار على بعض أصول النحو العربي كما ثار الظاهريون على أصول الفقه لم يدع إلى إلغاء القياس والعلل مثلا» [1]، إلاّ أنَّه لا يخفى على من ينقّب في كتابه الرد على النحاة تأثره بهذا المذهب وكذلك دعوته إلى ترك العلل الثواني والثوالث والقياس وإلغاء نظرية العامل وكذلك العديد من الآراء النحوية التي نلتمس فيها الكثير من إيحاءات هذا المذهب الذي خرج به عن مألوف أهل العربية .

الواضح أنّ ابن مضاء قد أفادَ من آراء الظاهرية في النحو هذه الآراء التي اتخذها طريقًا له لتيسير تعلم النحو وتخفيف أثقاله على المتعلِّمين .

ومن القضايا النحوية التي تعرَّضَ لها ابن مضاء القرطبي في حملته على النحو المشرقي في كتاب (الرد على النحاة)والتي نراه قد تأثَّر فيها بالمذهب الظاهري :

١- التعليل النحوي:

يظهر تأثر ابن مضاء بالظاهرية في خروجه عمَّا قاله النحاة القدماء إذ العلل عندهم تقسم على ثلاثة أقسام علل تعليمية تقوم على التعليل بهدف التعليم بالدرجة الأولى كقولنا « إنَّ زيداً قائم « إن قيل: بم نصبتم زيداً قلنا بأن لأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر أمَّا العلل القياسية فهي أن يسأل سائل عن علَّة نصب زيد بأن في قولنا « إنَّ زيداً قائم»، والجواب في ذلك أن يقال: لأنَّ إن وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول فحوَّلت عليه وعملت عمله وأمَّا الجدلية فمثال ذلك أن يقال: فمن أي جهة شابهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلة ؟ أبالماضية أم الحادثة ؟ وهل شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنَّه هو الأصل ؟

وكما أسلفنا القول قد استغنى ابن مضاء عن العلل الثواني والثوالث وأقَّر العلة الأولى (التعليمية) لإفادتها وذلك أنَّ العلل الأولى تحصل تمام المعرفة بها بالنطق على سجية العرب أمَّا الثواني والثوالث فمستغنى عنها في عملية تعلُّم النحو بل ضرب من الفلسفة وضرب ابن مضاء العديد من الأدلة على ذلك حيث قال: «ومما يجب أن يسقط في النحو العلل الثواني والثوالث وذلك من سؤال السائل عن زيد من

(١) ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي : ٣٧.

قولنا: قام زيد لما رفع فيقال: لأنَّه فاعل وكل فاعل مرفوع . فيقول: ولما رفع الفاعل فيقول فالصواب أن يقال له هكذا نطقت به العرب.» [١].

وها نحن نستشف من قوله إنَّ العلل الثواني والثوالث لا تنفع في شيء ولا يضرُّ متعلِّم النحو في عدم معرفتها في شيء « ولو أجبت السائل عن سؤاله (لم رفع الفاعل ؟) بأن تقول له للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول قلنا له: لأنَّ الفاعل قليل والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون فلا يزيدون ذلك علماً بأنَّ الفاعل مرفوع»[٢]. وعليه فإنَّ تأثُّر ابن مضاء بالحركة الظاهرية واضح في استغنائه عن العلل القياسية والجدلية (الثواني والثوالث) إلاَّ العلة التعليمية التي أقرَّ بها ودعا إليها.

٢- القياس:

أفاد ابن مُضاء من المنهج الظاهري في قضية القياس التي استمدها من هذه المدرسة التي ترفض القياس جملة وتفصيلاً «ويرونه باطلاً في استنباط الأحكام كما يأخذونه بحجج العقول ويثبتون أحقيتها إلى إقرار الحقائق ويعتمدون عليها في البيان والإثبات.» [٣] .

ويرى ابن مُضاء أنَّ القياس قد اكتسب صبغة فلسفية كنتيجة لتأثير الثقافات الأجنبية في الفكر الإسلامي فهو يرفض كل قياس لا يؤدِّيه الاستعمال اللغوي المطَّرد ولا تدعمه النصوص المتواترة عكس ما فعله النحاة الذين انصرفوا عن الاستعمال السوي للغة ما دامت حركات الإعراب تعود بالدرجة الأولى للمتكلِّم نفسه لا شيء غيره فلماذا نلجأ إلى هذه الأقيسة البعيدة الشاذة [٤].

فالأسس التي أقام عليها النحاة نظرتهم إلى القياس غير صحيحة في نظر ابن مضاء لأنَّها غير مستوفية لشروط القياس وأركانه المقيس عليه وهو المسموع من كلام العرب ويكون إمَّا مطَّرداً في القياس والاستعمال جميعاً وإمَّا مطَّرداً في القياس شاذاً في الاستعمال أو مطَّرداً في الاستعمال شاذاً في القياس أو شاذاً في القياس والاستعمال معاً، ومن أركان القياس أيضاً المقيس الذي يُعدُّ الركن الثاني في القياس وأهميته تكمن في أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب والركن الثالث في القياس هو الحكم وهو جواز

(١) الرد على النحاة : ١٠١.
(٢) المصدر نفسه: ١٠٢
(٣) ابن حزم رائد الفكر العربي : ٧٣.
(٤) ينظر: الرد على النحاة : ٨٧.

القياس على حكم ثبت عند العرب ولم يتقبَّل فكرة التشبيه بشيء وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ولا يجوز قياس شيء على شيء حكمه معلوم ،إلاَّ أنَّ ابن مضاء لم يتوسَّع في موضوع القياس وفي مسائله فقد تناوله في بعض المواضع في كتابه، وذلك حين قال في باب التنازع « فإن قبل النحويون ولم يذكروا في هذا الباب إلاَّ الفاعل والمفعول والمجرور وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات أو لا تقاس؟ على قوله: وإلا أظهر القياس شيء من هذا المسموع إلا أن يسمع كما سمع في تلك.» [1].

ويتضح من خلال هذا القول أن ابن مضاء يقر القياس بشرط أن يؤديه السماع ويرفضه عندما يختلف عنه.

ويعترض ابن مضاء مرَّة أخرى عن القياس وذلك في ذهابهم إلى أنَّ الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنَّها فروع كما أنَّ الأفعال فروع بعد الأسماء فإذا كان في الفعل علَّتان أو واحدة تقوم مقام علَّتين منع الاسم من الصرف وقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل منع التنوين لثقله وأنَّه قيل في الاسم لخفَّته وكثرة استعماله وإنَّما منعت هذه الأسماء من الصرف لأنها نقلت فمنعت كما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعا له كهذه الأقييسة التي أقامها النحاة [2]، فوجد أنَّ الأسماء هي التي شابهت الأفعال في الإعراب ولم تمنع من الإعراب عكس ما ذهب إليه النحاة الذين يعدونها «أفعالاً ضارعت الأسماء فأعطيت الإعراب» [3].

٣- العامل النحوي :

دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء نظرية العامل التي اعتبرت الركن الأساسي الذي بنى عليه النحاة القاعدة النحوية حين لاحظوا أنَّ الكسرة تلحق الكلمة إذا سبقت بحرف من حروف الجر، أو كان ما قبلها مضاف إليها أو كانت تابعة لما هو مجرور وتظل الكسرة ملازمة للكلمة ما دامت في أحد الأوضاع السابقة الذكر فارتضى النحاة بأنَّ الاسمُ يجرُّ بحرف الجر أو بالمضاف أو بالتبعية واصطلح على تسمية ذلك بالعامل ليحصل التمييز بين «إلى » و«إن» و«لم» إذ إنَّ كل حرف من هذه الحروف العوامل يترتب عليه حركة إعرابية معيَّنة للكلمة التي تليه ليغدو العامل في النحو العربي دالة تُوضِّح مقاصد العرب في كلامهم ويعصم اللغة من اللحن والانحلال كذلك .

(١) المصدر نفسه: ١٥٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٩.
(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤ .

واعتبر العامل بمثابة الضابط للكلمات حسب ما تمليه معاني الكلام للوصول إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح للأداء الكلامي . وقد استنبط العلماء لنظرية العامل أصولا وقواعد بوصفها النواة الأساسية في النحو [١].

وقد نشب خلاف بين مدرسة البصرة والكوفة حول وظيفة العامل وما يترتَّب عنها من مسائل عند التطبيق تمثَّلت في أنَّ الكوفيين رفضوا العوامل المعنوية كما ذهبوا إلى أنَّ العامل في نصب المفعول هو الفعل والفاعل معاً وذهبوا كذلك إلى أنَّ ما الحجازية لا تعمل في الخبر وإنَّما هو منصوب بحذف الحرف الخافض وذهب البصريون إلى أنَّ ما تنصب الخبر و ذلك أنَّها أشبهت ليس [٢]، فضلاً عن العديد من الخلافات التي لا يسمح المقام لذكرها .

وقد اتَّهم ابن مضاء النحاة بالخروج عن منطق العقل وذلك أنَّ العامل النحوي ليس له وجود ولا يقول به عاقل « وأمَّا القول بأنَّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً ولا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما القصد إيجازه منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدثه فيه إلاَّ بعد عدم الفاعل فلا ينصب «زيد» بعد «أن» في قولنا «أنَّ زيداً» إلاَّ بعد عمل إن – أمَّا أن يفعل بإرادة كالحيوان وأمَّا أن يفعل بالطبع كما تحرق النار، وتبرد النار ولا فاعل إلاَّ الله عند أهل الحق– وأمَّا العوامل النحوية فلم يقل بها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لأنَّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع» [٣].

ويتضح من هذا القول إنَّ العوامل عند ابن مضاء غير ثابتة تحضر وتغيب وتتغيَّر من حال إلى حال .

٤-الحركة الإعرابية :

نوَّه ابن مضاء بالحركة الإعرابية وما لها من دور وفضل في إظهار المعنى المراد من الكلام والتي تُعدُّ أداة للكشف عن المعاني الوظيفية في الجملة كالفاعلية والمفعولية والتي تشكل بدورها جملة ثم نصَّاً متماسكاً يتماشى مع متطلَّبات الأحوال السياقية لأنَّ عملية نظم الكلام تتطلَّب بالضرورة احترام المعاني النحوية والإعرابية [٤]، لتجد الحركة الإعرابية نفسها أمام مسؤولية أداء المعاني المقصودة من طرف المتكلِّم

(١) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١١٠.
(٢) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٦١، ص ٧٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٨٧
(٤) ينظر: دلائل الإعجاز : ٩٣ .

ولعل الهدف الأساس من وراء عناية ابن مضاء بذلك هو الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل والأقيسة مشيرا إلى أنَّ الحركة الإعرابية ما يفعله المتكلِّم، وأنَّها الأصل ولا علاقة لها بما يسمى العامل ويستدل على ذلك إلى رأي ابن جني الذي نسب الإعراب إلى المتكلِّم وليس إلى العوامل المحذوفة أو الظاهرة فقال «أمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنَّما هو المتكلِّم نفسه لا لشيء غيره» [١]، فابن مضاء يعترض الضمائر المحذوفة التي يُفسرِّ بها النحاة حركة الكلمات فهو يدعو إلى تناول النص تناولاً شكلياً يقتصر على ظاهر الكلمة بعيداً عن تقدير العوامل اللفظية أو المعنوية أو التأويل أو التعليل إذ يقول » والنحويون يفرِّقون بين الإضمار والحذف ويقولون: إنَّ الفاعل يضمر ولا يحذف فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لا بُدَّ منه وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره والفعل الذي بهذه الصفة لا بُدَّ منه ولا يتُّم الكلام إلَّا به وهو الناصب – وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال، أو الجمل لا في الأسماء فهم يقولون في قولنا: «الذي ضربت زيداً » إنَّ المفعول محذوف تقديره ضربته فإن الفرق بينهما بما هو مقطوع بأنَّ المتكلِّم أراد فهو فرق لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق . والذي يجب أن يعتقد في مثل: زيد قائم، أنَّه يجوز أن يريد المتكلّم ويجوز أن يكتفي بما تقدَّم والأظهر أن يكتفي بما تقدَّم» ويظهر خلال ما سبق وفاء ابن مضاء للمنهج الظاهري في أهم مبادئه المتجلِّي في التزامه بحرفية النص دون تجاوزه في شيء.

وبيَّن أحد الباحثين المواضع والأبواب التي بيَّن فيها ابن مضاء وجوب حذف العامل فيها، وُيصرِّح بعدها بأن ابن مضاء حتى في هذه المواضع لم يلغ العامل بشكل مطلق ولكنه ألغى العامل المقدر [٢].

وبتتبعنا لآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه وبتأن نجده لا يختلف عن سابقيه إلاَّ في التسمية فقط، فخلافه محصور في قضية المصطلح وليس في قضية الإعمال [٣] .

وسنتطرق في المبحث القادم إلى أثر ابن مضاء فيمن بعده لنتعرَّف أكثر على قضية العامل وكيف مضت بعده، وسنرى موقف النحويين من المعارضين والمؤيدين .

(١) الرد على النحاة : ٨٧.
(٢) ينظر: اثر العامل النحوي في توجيه قراءات الكوفيين: ٥٣ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨ .

المبحث الثالث

نظرية العامل (الغاء العامل) في نظر المحدثين

إنَّ السبب في اختيار هذه الشخصية كونها من أشهر الشخصيات الثائرة على نظرية العامل النحوي التي أثبتها القدماء كالخليل وسيبويه ونحاة البصرة الأوائل، إذ أبطل ابن مضاء نظرية العامل وذلك بوحي من مذهبه الظاهري في الفقه الذي أبطل القياس والتعليل وبعض الأفكار الفلسفية وهي من أحمد المحاولات التيسيرية في تأريخ النحو العربي، أمَّا المحدثون فكان أولهم إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) وتابعه أحمد عبد الستار الجواري ومهدي المخزومي وشوقي ضيف في بعض آرائه وتمّام حسَّان الذي حاول أن يضع نظرية القرائن السياقية محل نظرية العامل، والحق أنَّ نظرية العامل أصيلة متأصلة في النحو العربي ولم يستطع الذين ثاروا عليها أن يستبدلوها بشيء ولم يستطيعوا أن يلغوها بسبب الثقل العظيم لها في العربية وكذلك كانت بعض آرائهم التيسيرية من المحاولات الجادة لتسهيل النحو العربي .

❖ أولاً: ما بين التيسير والتجديد (ابراهيم مصطفى أنموذجًا) .

إنّ محاولة ابراهيم مصطفى بدأت بانتقاده النحاة القدامى، اذ رأى أنَّهم بنوا نظريتهم على أسس فلسفية، وحلَّلوا اللغة تحليلاً منطقيًا في ضوء فلسفة العامل فربطوا بين الحركة الإعرابية والعامل يقول: « وقد حمل هذا الكتاب دعاوى عريضة حول إصلاح النحو وتيسيره كما غالى في نقد النحاة وتخطئتهم واتخذ لنفسه أسلوباً أشبه بأسلوب البحث العلمي الموضوعي، ولم يكن ذلك مألوفاً من قبل في هذا الميدان، وبسبب ذلك كلِّه أثار (إحياء النحو) ضجة واسعة، وتناوله بالنقد غير واحد من الباحثين »[1]، منهم الدكتور أحمد أحمد بدوي والشيخ محمد محمد عرفة في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) والشيخ مرسي جار الله الروسي في كتابه (النقود على تفاصيل عقود كتاب إحياء النحو) والشيخ عبد المتعال الصعيديّ في كتابه (النحو الجديد) والشيخ محمد الخضر حسين في كتابه (دراسات في العربيّة وتاريخها) « [2].

وإذا كان هذا الكتاب قد تناوله الباحثون بالنقد فقد أثّر في عدد آخر من الباحثين منهم الدكتور مهدي المخزومي الذي يُعَدّ كتاب (إحياء النحو) مصدراً مهماً من مصادره في محاولته التجديدية في كتابه (في النحو العربيّ نقد و توجيه) كما أنَّه تأثر بكثير من آرائه المبثوثة في كتابه[3]، ومنهم أيضا الدكتور أحمد عبد

(١) في اصلاح النحو العربي: ٩٩ .
(٢) المصدر نفسه: ١٠٦ .
(٣) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه: ٧٠، ٧٣ .، ٧٤، ٩٠ . ٩٢ .

الستار الجواري الذي كان دائماً يؤكِّد ريادة المؤلّف لحركة التجديد والتيسير في العصر الحديث، فقد ذكر في مقدمة كتابه (نحو التيسير) أنَّه ألَّفه «مستهدياً بمن فتح أبواب هذه الدراسة الحديثة وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى»(١)، وقال في موضع آخر «وبيانا للحقيقة نُقرِّر أنَّ الجهد الأصيل في هذا الباب يقوم على إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، فهو الذي فتح مغاليق هذا الباب وهو الذي أنار للأذهان سبيل الخوض فيه»(٢).

ومهما يكن من شيء يبق الأستاذ إبراهيم مصطفى رائد حركة التجديد والتيسير في العصر الحديث، ويبق كتابه منبعاً مهمّا ينهل منه الدارسون الذين أتوا من بعده.

إنّ هذا الكتاب حملَ دعاوى عريضة، وأحدثَ ضجة واسعة عن طريق الآراء التي تضمَّنها، وأهم تلك الآراء والمقترحات على سبيل التمثيل :

- العامل :

إنّ الأستاذ « إبراهيم مصطفى أول من دعا في العصر الحديث إلى إلغاء فكرة العامل ؛ لأنّه عدَّها أساس المشكلات في النحو، ووجد في إلغائها مفتاح تيسيره»(٣)، فقد دعا المؤلّف إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها، وكذلك كلُّ ما أقامه حولها النحاة من أصول فلسفية، وما رتَّبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة على حدِّ قوله (٤).

وقد ادَّعى المؤلّف أنَّ الحركات الإعرابية هي « من عمل المتكلِّم ؛ ليدلَّ بها على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام»(٥)، وهو في كلامه هذا متأثر بابن جني ، ومتأثر أيضا بما كان يراه ابن مضاء القرطبي (٦)

النقد والتوجيه:

الواقع أنَّ هذا التصوُّر «غير دقيق ؛ لطبيعة الإعراب وأسباب وجوده، فالمتكلِّم الفرد لا يُحدِّد الحالة الإعرابية لكلمة ما، ولا العلامة الدالة على تلك الحالة على أساس من اختياره الحر أو الشخصي ، وإنَّما تبعاً لنظم اقتضاها العرف الاجتماعي للغة التي يتحدَّث بها، ونطقه للعلامة الإعرابية في تركيب ما لا يعني أنَّه

(١) نحو التيسير: ٧ .
(٢) المصدر نفسه: ٢٣ .
(٣) في حركة تجديد النحو وتيسيره: ١٣٢ .
(٤) ينظر: احياء النحو: ٢٩ – ٣٠ .
(٥) المصدر نفسه: ٥٠ .
(٦) ينظر: الخصائص: ١ / ١٠٩ – ١١٠ .

موجدها من الناحية اللغوية وإن كان ذلك صحيحاً من حيث الاعتبار العقلي»[١]. وعلى الرغم من كون رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في نظرية العامل مسبوقاً بابن جني وابن مضاء القرطبي فإنَّ له فضلاً في ناحيتين :

الأولى: أنَّه أبرز بوضوح أبعاد نظرية العامل وآثارها السيئة على النحو . الأخرى: أنه حاول أن يُقدِّم التفسير للظواهر الإعرابية وعلاماتها ؛ ليكون بديلاً لنظرية العامل الملغاة [٢].

- وجوب التوحيد بين المبتدأ و الفاعل ونائب الفاعل:

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ الضمّة تدلُّ على الإسناد و بناءً على رأيه هذا رأى وجوب التوحيد بين (المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل) ؛ لأنّنا « إذا تتبَّعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من التماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً »[٣]، وهذا سيغني عن فلسفة العامل والخلاف فيه وعن تعدد الأبواب وتكثير الأقسام ويجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم وأدنى إلى روح العربيّة [٤].

وقد واجه هذا الرأي ردوداً كثيرة منها : ما ذكره عبد المتعال الصعيديّ بقوله : «إنَّ الفرق بين هذه الأبواب الثلاثة لا يمكن إنكاره»[٥]، وعلق عليه عبد الوارث مبروك سعيد بقوله: فرق في المعنى وفرق في بعض الأحكامُ يبرِّر معالجة كل تركيب منها على انفراد كما فعل النحاة [٦].

نقد وتوجيه:

يرى أحد الباحثين خلاف ذلك، « فالفاعلُ شيءٌ ونائبُهُ شيءٌ آخرُ، فالفاعل هو الّذي قام بالفعل أو اتَّصف به أمّا نائبه فقد وقع عليه الفعل ؛ إذ إنَّه مفعولٌ به في الأصل، وحَسَنًا فعل النحاة القدماء حين سمَّوا الفعلَ المَبنيَّ للمعلوم (المَبنيّ للفاعل)، والفعل المَبنيّ للمجهول (المَبنيّ للمفعول) ؛ لِيُبَيِّنُوا الفرق الدلاليَّ بين هذَين النوعَين إلاّ أنَّهم سمُّوا المفعول به (نائب فاعل) ؛ لأنّه قام مَقام الفاعل في بعض الأحكام، وأخذَ علامةَ إعرابِه، أمّا دعوة الأستاذ إلى- جمعِهما في بابٍ واحدٍ فلأنّه نظر إليهما على أنَّ كليهما مُسنَدٌ إليه ؛ لتقليل المصطلحات النحويَّة والتسهيل على المُتعلِّمين غاضّا النظر عن الفرق الدلاليِّ بينهما ؛ إذ إنَّ الأوَّلَ فاعلٌ

(١) في اصلاح النحو العربي: ١٠٣ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣ .
(٣) احياء النحو: ٥٤ .
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠ .
(٥) النحو الجديد: ٧٩ .
(٦) ينظر: في اصلاح النحو العربي: ١٠٣ - ١٠٤ .

والآخَرَ مفعولٌ به «[١].

- الفتحة ليست علامة إعراب :

يرى الأستاذ المؤلّف « أنَّ الفتحة لا تدلُّ على معنى كالضمّة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنَّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يُشكَّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربيّة نظير السكون في لغتنا العامية» [٢].

نقد وتوجيه:

هذا الرأي غريب، ويدفعنا إلى عدم قبوله أنَّه يتعارض مع الفكرة الأساسية التي أقام عليها كتابه، وهي أنَّ علامات الإعراب دوال على معان في تأليف الجملة[٣]، ولو كان ما ذهب إليه صحيحاً لما وقف العرب بالسكون على الكلمات التي تنتهي بالفتحة، ولانتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة، فوقفوا بها استمتاعا بما يحبُّون [٤]، ثم ما الذي يدلُّ على معاني المفعولية والحال والتمييز ؟.

ولعل ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي في الفتحة أدق وأقرب إلى الحقيقة من كلام الأستاذ المؤلّف [٥].

- ومن آرائه العلامات الفرعية :

فهو لا يعترف بوجود علامات فرعية أو نائبة ؛ لأنَّه، برأيه، يمكن إجراء العلامات الإعرابية فيما جعلوه معرباً بالعلامات الفرعية [٦] .

- ومن آرائه التوابع:

يرى أنَّ تطبيق فكرة ربط الإعراب بالمعنى على التوابع تؤدِّي إلى اختصار قواعدها وإيضاح أحكامها وتيسيرها .

نقد وتوجيه:

إذا أردنا أن نناقش الأستاذ في ما رآه في التوابع فنحن معه في كون المعطوف بعطف النسق شريكاً للأول

(١) كتاب احياء النحو للأستاذ ابراهيم مصطفى تحليل ونقد: مقال منشور على الشبكة العنكبوتية .
(٢) احياء النحو: ٧٨ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧٨ .
(٤) ينظر: في اصلاح النحو العربي: ١٠١ .
(٥) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٨١ .
(٦) ينظر: احياء النحو: ١٠٨ – ١١١ .

في المعنى، فإذا قلنا: (حضر محمد وعلي)، فعلي شريك لمحمد في الحضور، ولكن حدَّ النحاة للتوابع واضح، فالتابع عندهم هو ما شارك ما قبله في الإعراب مطلقا، بغض النظر عن المعنى، والأستاذ كان تركيزه على المعنى فقط .

وغيرها من الآراء، مثل: اسم (لا) النافية للجنس فيرى أنَّه ليس بمسند إليه ولا متحدَّث عنه [١]. وما طرحه المؤلِّف إنَّ المعنى يتم بغير الخبر فيه نظر ولا يصمد أمام النقد .

- ومنها التنوين في الأعلام :

فيرى أنَّ « الأصل في العلم ألاَّ ينوَّن [٢]، وراح يبذل الجهد لدعم دعواه، ويدَّعي لها الصدق والاطرِّاد [٣] .

ولكن الواقع اللغوي يرفض هذه الدعوى .

- ومنها الممنوع من الصرف:

ففي رأيه أنَّ العلم الأعجمي والمرَّكب المزجي وما كان على وزن الفعل وما كان معدولاً إنَّما مُنعت من الصرف ؛ لأنّها مأخوذة عن أصل لا تنوين فيه [٤].

ومن يُمعن النظر في كلام المؤلّف يجد الضعف واضحاً فيه، فبعد أن كان يشترط إرادة التعيين الكامل في العلم حتى يُمنع من الصرف تنازل حتى قال بأنَّ وجود نية التعريف أو شيء منه يكفي لمنع الصرف، أمّا الأسماء (أخر و جمع و أفعل) فتمحَّل فيها المؤلّف أيَّما تمحُّل ؛ ليشم فيها شيئاً من التعريف، فهل هذه الأسماء أدخل في التعريف من الأعلام، فتُمنع الصرف تلك، وتناله هذه ؟! [٥].

وفي نهاية حديثنا عن الاستاذ ابراهيم مصطفى ومناقشة البعض من آرائه في كتابه (إحياء النحو) نرى تأثُّر صاحبها بمن سبقه . وإنَّ الدعاوى التي أعلنت في مطلع الكتاب كانت أكبر بكثير .

مما أمكن تحقيقه في مباحثه فليس فيه من الجديد إلاَّ القليل مما يمكن الأخذ به، ولعل أهم ما قدّمه الكتاب يتمثَّل في بعض الأفكار النظرية والمنهجية. وكذلك جرأة المؤلّف في تناول قضايا النحو ومناهج النحاة . ولم يكن الأستاذ موفقا في كثير من آرائه ولا سيما في ما يراه في ضم المنادى المعرفة، وأنَّ الأصل في

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٤ – ١٤٣ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١٧٩ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه : ١٧٤ – ١٨١ .
(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١٨١ – ١٨٣ .
(٥) ينظر: في اصلاح النحو العربي: ١٠٩ – ١١٠ .

العلم ألاَّ يُنون ولك في كل علم ألاَّ تنونه. و كذلك تأثُّر المؤلّف بعدد من النحاة القدامى كتأثُّره بابن جني في أنَّ الحركات الإعرابية هي من عمل المتكلِّم، وتأثُّره بابن مضاء القرطبي في إلغاء نظرية العامل وبعض المسائل الفلسفية التي جرّتها، وإن خالفه في المنهج الذي اتبعه فضلا عن البديل الذي جاء به.

❖ ثانياً: المتأثرون بإبراهيم مصطفى:

- أحمد عبد الستار الجواري:

مع ما جاءت به نظرية الأستاذ إبراهيم مصطفى من محاولة جريئة وما دار حولها من صيحات وهوجمت في كل أنحاء البلاد إلاَّ أنّ لها تاثيرًا واضحًا في دارسي النحو العربي ولا سيما من دعا إلى التيسير وفي مقدمتهم أحمد عبد الستار الجواري [١]. الذي استند إلى الأصول التي استند عليها إبراهيم مصطفى ومنها إلغاء نظرية العامل [٢].

فقد بدأ الجواري حياته التأليفية في التيسير النحوي باصداره كتاب (نحو التيسير) متأثِّراً بكتاب ابراهيم مصطفى (إحياء النحو) [٣] . ومن الغريب أنَّ دعوته هذه جاءت مشابهة لدعوة أُستاذه وفي مستهلها إلغاء نظرية العامل النحوي .

إذ يمكن أن نُحدِّد موقفه من العامل بالغاء العامل النحوي ونبذه بعيدًا عن الدراسة النحوية . وهو جدًا ضروري عنده، لأنَّهُ يشكِّل نظرة سطحية، ونراه يُخفِّف من حِّدة هجومه على العامل في نهاية حديثه عندما استدرك بقوله وليس كلام النحاة عن العامل لغوا كلَّه، فإنَّ فيه ومضات تدلَّ على أنَّ هذا الجفاف أمر لا يؤخذ على الإطلاق [٤] .

- مهدي المخزومي:

أمَّا الدكتور مهدي المخزومي فنراه مؤيِّداً لآراء إبراهيم مصطفى ويقاسمه الرأي في رفضه للعامل النحوي ويؤيِّده في موقفه من الفتحة فقد جرّدها من دلالتها على المعنى [٥].

يقول في مقدِّمة كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه: « إنّ اصلاح وتيسير النحو لن يتَّم ما لم نُحقِّق خطوتين ، الأولى: أن نُخلِّص النحو العربي مما علق به من شوائب جرَّها عليه منهج دخيل هو منهج الفلاسفة،

(١) ينظر: العامل النحوي بين ابن مضاء والمحدثين: ٥٧ .
(٢) ينظر: فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ١٥٥ .
(٣) ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسيره: ٢٥٦ .
(٤) ينظر: فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ١٥٦ .
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٧ .

والثاني: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي ونُعيِّن نقطة البدء به [١].

- تمّام حسَّان:

أمَّا تمام حسان فهو من الميسِّرين أيضاً ففي كتابه المعروف (اللغة العربية معناها ومبناها) كتب نظرية مفادها أنَّ المعاني على ثلاثة أنواع وهي:

المعنى الوظيفي: أي (النحوي) مثل الفاعلية والمفعولية، والمعنى المعجمي الذي تدلُ عليه الكلمة المفردة كالواردة في المعجمات، أمَّا المعنى الثالث فنسميه معنى المقام والظروف الاجتماعية التي قيل فيها النص، وهذه القرائن (المعنوية واللفظية) هي التي علينا أن ننظر إليها عند تحديد المعنى الوظيفي أو التحليلي أو بمعنى آخر عند الإعراب فهي تسدُّ وتغني عن نظرية العامل النحوي، ومن هنا اتَّجه النحاة إلى القول بالعامل النحوي إلى إضاح قرينة لفظية واحدة فقط ألا وهي قرينة الإعراب أو ما تسمى بالعلامة الإعرابية ونحن علينا أن ننظر إلى قرائن التعليق كلِّها لا إلى العلامة الإعرابية فقط [٢].

ولابُدَّ من الاشارة إلى أنَّا نراه يذكر نظريته وكلامه هذا في كتابه (مناهج البحث في اللغة) فيصرِّح قائلاً: « والحق أنَّ الصلة وثيقة بين الاعراب وبين المعنى الوظيفي، فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدَّعي أنَّك أعربتها إعراباً صحيحاً » [٣]. ولكن هذه النظرية أيضاً انتُقدت [٤].

- شوقي ضيف:

من يتأمَّل كتاب (تجديد النحو) وكتاب (تيسير النحو قديماً وحديثاً) لشوقي ضيف، يلاحظ أنَّ مؤلَّفه قصد إلى إعادة تنظيم أبواب النحو وتنسيقها، وقد أسَّس بنيان كتابه على إلغاء نظرية العامل، وما يتبع ذلك من اسراف في التعليل، ويجدر بالذكر أنَّ المؤلِّف قد انطلق من هذا المبدأ العام ليُحقِّق مشروعه في ضوء ستة أسس أجملها فيما يأتي:

١ .حذف الأبواب الفرعية من النحو، ورُّد الأبواب الأخرى إلى أبواب أنسب [٥].

٢.الغاء الإعرابين التقديري والمحلي، وهو يترسم في ذلك خطى ابن مضاء القرطبي .

٣. أن يكون الهدف من الإعراب صحَّة النطق، فان لم يصح فلا حاجة إليه، لأنَّه

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥ – ١٦ .
(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣١ – ٢٠٥ .
(٣) ظاهرة الاعراب في النحو العربي: ٨٠، نقلا عن: مناهج البحث في اللغة : ١٩٣ .
(٤) ينظر: دلائل الاعجاز: ٤٤، ٦٦ .
(٥) ينظر: تجديد النحو: ١٠١ .

وسيلة وليس غاية في حدِّ ذاته .

٤.وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو لاستجلاء المقصود منها وتخليصها من الاضطراب الذي يعتورها على نحو ما يلاحظ في أبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال .

٥ .حذف الزوائد العالقة بأبواب النحو التعليمي من دون الحاجة إليها .

٧ .إضافة بعض الموضوعات الناقصة إلى النحو العربي التي من شأنها أن توضَّح للناشئين جوانب مهمة في نطق العربية وخصائصها اللغوية [١] .

ومن المآخذ على خُطَّته في التيسير ما كان في إطار المنهج، يتجلّى ذلك في الاضطراب الذي نلمحه بين الفينة والأخرى في هذه الخُطَّة، فطورًا يجنح صاحبها إلى إقامة بعض مفرداتها على أساس الحركة الإعرابية فيقترح جمع الفعل المضارع المنصوب بحروف النصب والفعل المضارع المتَّصل بنون التوكيد تحت مسمى واحد، وتارة يستخدم وظيفة الكلمة في الجملة أساسا للتصنيف، ومن ذلك إطلاقه اسم المبتدأ على الاسم الذي يلي (أن ولا النافية وما ولا المشبهة بـ ليس) على الرغم من تمايزها في الاعراب [٢].

ويعيب بعض المحدثين على خُطَّة شوقي ضيف أنها استندت أحيانا إلى مصطلحات شكلية كالجمل المستقلة، وأراد بها الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والجمل الخاضعة وهي الجمل التي لها محل من الاعراب [٣].

كما يؤخذ على صاحبها، أنَّه توكأ على أمثلة صناعية باهتة ليس من شأنها أن تربي الملكة أو تصقل الذوق اللغوي .

ويلاحظ مما تقدَّم « أنَّ الخُطَّة لم تتجاوز النظر في مجال التطبيق اذ لم ينجم عنها كتاب تعليمي ينتظم تدريبات تُحقِّق المقاصد المرجوَّة في كل موضوع ،كما أنَّه قصد إلى تجديد النحو، ولكنَّه استند الى النظرية النحوية التقليدية وعدَّلَ في بعض مفاهيمها ،فجاءت تعديلاته غير دقيقة تفتقر إلى سند علمي » [٤] .

❖ ثالثاً: مقارنة بين شوقي ضيف و إبراهيم مصطفى

(١) ينظر : تجديد النحو: ٤١ – ٤٣ .
(٢) ينظر: اصلاح النحو العربي: ١٤١ – ١٤٥ .
(٣) ينظر: تجديد النحو : ٢٥٦ – ٢٦٤ .
(٤) جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيوب: ١٩ .

إنَّ الدكتور شوقي ضيف و الدكتور إبراهيم مصطفى قد أخذا بذرة أفكارهم في تجديد النحو من نظريات ابن مضاء القرطبي، و لكن هناك فرقاً كبيراً بين طريقتهما في كيفية استمرارهم في معاملتهم لنظريات ابن مضاء القرطبي. فقد رأى شوقي ضيف أنّه ليس بوسع العرب أن يحاربوا ماضيهم و نحوهم القديم من الأساس لأنَّها تجربة سكون لها عواقب مأساوية على الأدب العربي إن فشلت. كما أنَّها تواجه دائماً بالردِّ من قبل العلماء والناس في أغلب الأحيان و هذا ما يجعل الخوض فيها صعباً. و قد يمسُّ إلغاء نظرية العامل وظائف الكثير من أبواب النحو و يجعل بذلك الكثيرين لا يميِّزون بين الأساليب الدقيقة للغة العربية.

أمَّا اذا انتقلنا الى الدكتور إبراهيم مصطفى فنجده أكثر جرأة من الدكتور شوقي ضيف إذ اتخذ نظرية ابن مضاء القرطبي في إلغاء نظرية العامل أساساً لعمله و آمن ببطلان نظرية العامل النحوي و حاول أن يصيغ نظرية أشمل و أكمل لتوضيح أساس النحو العربي قبل تدوينه على أسسٍ منطقية فيما نرى شوقي ضيف يتراجع عن الغاء نظرية العامل و يحاول أن يجد غايته في كتب الكوفيين النحوية و بعض البصريين القدامى .

هذا وإنّ نظرية الدكتور إبراهيم مصطفى في النحو العربي قبل تدوينه تتلخّص في أصلها على ثلاثة أسس وهي :

١. إنَّ الضمة عند عرب الجاهلية كانت علامة الأستناد فكانوا يضعونها على آخر كل كلمة يتحدَّثون عنها أو يسندون إليها خبراً [١].

٢. كانوا يجعلون الكسرة علماً للإضافة او للجر بحروف الجر. و انما صارت الكسرة في نظرهم علامة الإضافة لما فيها من شبه بياء النسبة.

٣. والفتحه ليست حركة إعراب و كانوا يضعونها على آخر كل كلمة غير مجرورة أو مرفوعة لأنَّها الحركة الخفيفة المستحبّة عندهم و هي في الواقع أخفُّ من السكون الذي يستخدمه العرب اليوم في أواخر الكلمات في لغتهم الدارجة [٢] .

وفي الحقيقة هذا تفسير جديد لنظام النحو العربي و يجب علي المجددين ان يستمرّوا في إصلاح و تطوير هذه النظرية و إزالة عيوبها بدل أن يرفضوها بأكملها كما فعل شوقي ضيف .

(١) ينظر: احياء النحو: ٥٣ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٨١ – ٧٩ .

النتائج

١- نرى الدكتور شوقي ضيف يحاول إلغاء نظرية العامل بتحقيقه لكتاب الرّد على النحاة لابن مضاء القرطبي و هجومه علي المدرسة البصرية في النحو ثم دفاعه عنها في كتابه مدارس النحو و إطرائه و ثنائه عليها . وما قدّمه يُمثِّل صراع الشخص مع نفسه لتخبُّطه بكيفية معاملة القديم أو الجديد و كيفية التوفيق بينهما. وُيعدُّ شوقي ضيف في هذا المجال نموذجاً من المجتمع العربي الذي عاني هو ايضا من صراع القديم و الجديد في أدبه و ثقافته و إدارة شؤونه أيضًا .

٢- لا بُدَّ أن نقف أمام دعوات تجديد النحو العربي بل مع مهاجميه ومناقشة آرائهم، ونتعجَّب من كبار الأساتذة الأجلاء وما سطَّروه من هجوم عنيف على النحو العربي متَّخذين من قضية العامل مادة لهذا الهجوم [١]. كالأستاذ محمد عابد الجابري الذي نشر مقالًا بعنوان (نوع آخر من المستعمل يجب أن يهمل)، وعندما نطلَّع على حديثه نجده يدعو دعوة لربط اللغة العربية بعلم اللسانيات الحديث، والأخذ بمناهجه ونتائجه في تدوين جديد للنحو العربي إذ كان يُصرِّح كثيرا ويشتكي من صعوبة النحو [٢].

٣- ممَّا تقدم من آراء نجد أنَّ نظرية العامل قد تعرَّضت للنقد قديماً وحديثاً، فقديماً ثار عليها ابن مضاء القرطبي، ولم نجد أحد القدماء حاول أن يخرج عليها غير ابن مضاء .

٤- وفي العصر الحديث ثار عليها عِدَّة باحثين، فوضعوا نظرية جديدة للنحو العربي، ومن هؤلاء كما تطرَّقنا إليهم الاستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور تمام حسان، والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور شوقي ضيف، ولكن أهم هؤلاء المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى والدكتور تمَّام حسَّان وهما أقوى المحاولات للثورة على نظرية العامل في العصر الحديث .

٥- هذه المحاولات لم تُقدِّم لنا تفسيراً مقنعا لاختلاف علامات الاعراب، وقد سعت محاولة ابن مضاء إلى هدم نظرية العامل دون أن تضع لبنة جديدة لنظرية جديدة، أمَّا باقي المحاولات وأخصُّ منها محاولة إبراهيم مصطفى وتمَّام حسَّان فتفتقر الى الاطراد والشمول، إنّ دعوات إعادة النظر المجرَّد، في التراث النحوي العربي التي جاءت تحت مسمَّيات مختلفة ،مثل التيسير تارة أو الاصلاح والتجديد تارة أخرى ،أو غير ذلك،ويمكننا أن نصنِّفها تحت عنوان أكثر شمولًا، هو النقد النحوي بمعناه العام ،ولعل هذه التسمية أرجحُ من غيرها في هذا الميدان، وذلك أنَّها تحدُ من مساحة عدم الاتفاق على مدلول تلك الدعوات أولًا

(١) ينظر: أثر العامل النحوي في توجيه قراءات الكوفيين: ٨٦ – ٨٧ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٨٨.

،وتجعل القضية في إطار أكثر دِقَّة مما نراه عند بعض الباحثين حين يوسِّع مفهوم التيسير، ليشمل غير الميسِّرين .

٦- شددَّ الدارسون المحدثون على أنَّ التيسير لا يحلّ مشكلة النحو العربي، لذا نجدهم يشترطون أن تسبق خطوة التيسير خطوة إحياء، أو إصلاح، أو تجديد، فاذا تمَّت هذه الخطوة، أعقبتها خطوة التيسير، فالتجديد أو الاصلاح يُعدُّ مهمة لغوية عامة ،أمَّا التيسير فهو مهمَّة لغوية خالصة، وإنَّ عملية الإحياء لابُدَّ أن تفضي إلى التيسير أو تساعد على بلوغه [١]. ومن هنا نجد إبراهيم مصطفى لم يطلق اسم (التيسير)على عمله، وإنَّما كان يراه

عملية (إحياء) .

٧- وكذلك الحال مع الدكتور مهدي المخزومي، فلا يبتعد عن مفهوم التيسير عند أستاذه إبراهيم مصطفى فهو يرى ان حاجة النحو إلى الإصلاح يجب أن تسبق عملية التيسير، فالإصلاح عنده معالجة المنهج النحوي بأكمله، اما التيسير فهو تقريب طرائق وأساليب التدريس بما يتفق والمتعلم البسيط .

٨- أما الجواري فيرى أنَّ أدنى السبل إلى الصواب في معالجة النحو، أن يُدرس في صورته الأولى دراسة واعية وعميقة لا تغفل الغاية، ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها . فإصلاح الدرس النحوي يجب أن يكون خطوة أولى ثم تعقبه خطوة التشذيب، التيسير، يقول عبدالستار الجواري: « تحسُ بجانب النقص في النحو، وتشعر بالحاجة إلى إصلاحه وتيسيره، وتحديد حياته، ولكنَّها تجهل قديمه، و لا تحسن التصرُّف في مادته ثم يحملها هذا الجهل على شيء من العبث حين تتحدَّث في أمره، أو تعالج شأناً من شؤونه » [٢].

٩- من المهم أن نشير إلى أنَّ ابن مضاء في مطالبته بالغاء العامل في بعض الأبواب لم يكن محدثا ولا مبتدعا لقول جديد وإنَّما سبقه إلى ذلك علماء كبار كابن جني وابن يعيش .

١٠- إنَّ نظرية العامل نظرية متجذِّرة وراسخة في النحو العربي وهذا يجعلنا أن نلتفت إلى شيء مهم ألا وهو من الصعب إسقاطها، ونسأل أنفسنا كيف بنا أن نهدم قضية قام النحو عليها ؟ فمن ينظر إلى كتاب سيبويه وهو الأساس والعمدة في النحو العربي، يلحظ أثر هذه النظرية عنده، وتأثُّر من بعده من النحويين القدماء بنظرية العامل، فنشأ النحو العربي على قضية(العامل والمعمول). فيجب قبل هدم هذه النظرية أن نقترح بديلاً عنها، ثم نعيد بناء قواعد النحو بناءً واضحاً جلياً على هذا البديل .

(١) تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثاً : ١٧ .

(٢) نحو التيسير: ١٠ - ١١ .

المصادر والمراجع

١- ابن حزم رائد الفكر العربي، عبد اللطيف شرارة ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت .

٢- ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، بكري عبد الكريم: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٤م .

٣- اثر العامل النحوي في توجيه قراءات الكوفيين، وسالة ماجستير للطالب: محمد أحمد بلال الصديق، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ م .

٤- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، د . ط، ١٩٥٩م .

٥- إصلاح النحو العربي ،محمد خير الحلواني،الرباط،١١٨٣ م.

٦- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسَّسة الرسالة، لبنان - بيروت .

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق : محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٦١م .

٨- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٩- تاج العروس: تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية .

١٠- تجديد النحو، د.شوقي ضيف ،ط١- دار المعارف ،القاهرة،١١٨٧ م.

١١- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د . ت .

١٢- جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيوب ، الدكتورة مديح جبارة النعيمي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد ١٥ .

١٣- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة .

١٤- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: د.محمد التنجي دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.

١٥- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي تحقيق : شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧م .

١٦- ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، الدكتور أحمد سليمان ياقوت، جامعة الرياض، ١٩٨٢ م .

١٧- العامل النحوي بين ابن مضاء القرطبي والمحدثين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد: ١، العدد، ١، م . م . أنور راكان شلال .

١٨- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي المعروف بابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .

١٩- في إصلاح النحو العربيّ، عبد الوارث مبروك سعيد، الكويت، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٢٠- في النحو العربيّ نقد و توجيه، د. مهديّ المخزوميّ، بيروت، دار الرائد العربيّ، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م .

٢١- في النحو العربي نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، لطبعة الاولى: ١٩٦٤ م .

٢٢- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزّاويّ، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٥م.

٢٣- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقَّب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون

٢٤- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمّام حسَّان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦ م .

٢٥- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق : هدى محمود قراعة ،القاهرة، ١٩٧١ م، دط .

٢٦- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب – بيروت، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٢٧- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الانجلو المصرية، (د . ت) .

٢٨- نحو التيسير، د. أحمد عبد الستار الجواري، بغداد، المجمع العلميّ العراقيّ، ١٩٨٤م.

٢٩- النحو الجديد، عبد المتعال الصعيديّ، القاهرة، دار الفكر العربيّ، ١٩٤٧م.
٣٠- النحو العربي مذاهبه وتيسيره، تأليف: مجهد جيجان الدليمي، محمد صالح التكريتي، عائد كريم علوان، الحريزي: د . ت .

Sources and references:

Ibn Hazm، the pioneer of Arab thought، Abdul Latif Sharara، Publications of the Commercial Office for Printing، Publishing and Distribution، Beirut.

2- Ibn Mudaa and his position on the origins of Arabic grammar، Bakri Abdel Karim: Diwan of University Publications، Algeria 1984 AD.

3- The effect of the grammatical factor in directing the readings of the Kufans، a master's thesis by the student: Muhammad Ahmed Bilal Al-Siddiq، 2004، 2005 AD.

4- Revival of Grammar، Ibrahim Mustafa، Cairo، Authorship، Translation and Publishing Committee، Dr. Edition، 1959 AD.

5- Reforming Arabic Grammar، Muhammad Khair al-Halwani، Rabat، 1183 AD.

6- Fundamentals of Grammar، Abu Bakr Muhammad bin Al-Sari bin Sahl Al-Nahwi، known as Ibn Al-Siraj (deceased: 316 AH)، edited by: Abdul Hussein Al-Fatli، Al-Resala Foundation، Lebanon - Beirut.

7- Fairness in matters of disagreement between Basran and Kufan grammarians، Ibn al-Anbari، edited by: Mohieddin Abdel Hamid، Cairo، 1961 AD.

8- Al-Idhah Al-Adidi، Abu Ali Al-Farsi (288-377 AH)، edited by Dr. Hassan Shazly Farhoud (College of Arts - University of Riyadh)، first edition، 1389 AH - 1969 AD.

9- Taj Al-Arous: The Taj Al-Arous from the Jewels of the Dictionary، Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq Al-Husseini، Abu Al-Fayd، nicknamed Murtada، Al-Zubaidi (deceased: 1205 AH)، edited by: A group of investigators، Dar Al-Hidaya.

10- Renewal of Grammar، Dr. Shawqi Deif، 1st edition - Dar Al-Maaref، Cairo،

1187 AD.

11- Facilitating educational grammar، ancient and modern، Dr. Shawqi Deif، Dar Al-Maaref، Cairo، Dr. T .

12- Efforts of renewal and facilitation according to Shawqi Deif and Abdul Rahman Ayoub، Dr. Madih Jabara Al-Nuaimi، Wasit Journal for Human Sciences، No. 15.

13- Characteristics، Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (deceased: 392 AH)، Egyptian General Book Authority، fourth edition.

14- Evidence of the Miracle، Abu Bakr Abd al-Qahir bin Abd al-Rahman bin Muhammad al-Jurjani، edited by: Dr. Muhammad al-Tanji، Dar al-Kitab al-Arabi - Beirut، first edition، 1995.

15- The Response to the Grammarians، Ibn Muda' al-Qurtubi، edited by: Shawqi Deif، Dar al-Fikr al-Arabi، Cairo، 1947 AD.

16- The phenomenon of parsing in Arabic grammar and its application in the Holy Qur'an، Dr. Ahmed Suleiman Yaqut، University of Riyadh، 1982 AD.

17- The grammatical factor between Ibn Muda' al-Qurtubi and the hadith scholars، Tikrit University Journal for Human Sciences، Volume: 1، Issue: 1، M. M . Anwar Rakan Waterfall.

18- Al-Fahrist، Abu Al-Faraj Muhammad bin Ishaq bin Muhammad Al-Warraq Al-Baghdadi Al-Mu'tazili، known as Ibn Al-Nadim (deceased: 438 AH)، edited by: Ibrahim Ramadan، Dar Al-Ma'rifa، Beirut - Lebanon، second edition 1417 AH - 1997 AD.

19- On the Reform of Arabic Grammar، Abdul-Warith Mabrouk Saeed، Kuwait، Dar Al-Qalam، first edition، 1985 AD.

20- Criticism and guidance in Arabic grammar، Dr. Mahdi Al-Makhzoumi، Beirut، Dar Al-Raed Al-Arabi، second edition، 1986 AD.

21- In Arabic Grammar، Criticism and Guidance، Dr. Mahdi Al-Makhzoumi،

Modern Library، Sidon - Beirut، first edition: 1964 AD.

22- On the movement to renew grammar and facilitate it in the modern era، Dr. Nima Rahim Al-Azzawi، Baghdad، House of Cultural Affairs، 1995 AD.

23- The book، Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi، with loyalty، Abu Bishr، nicknamed Sibawayh (deceased: 180 AH)، edited by Abdul Salam Muhammad Harun

24- The Arabic Language، Its Meaning and Structure، Tammam Hassan، Alam al-Kutub، Beirut - Lebanon، fifth edition، 2006 AD.

25- What goes away and what does not go away، Abu Ishaq Al-Zajjaj، edited by: Hoda Mahmoud Qara'a، Cairo، 1971 AD، ed.

26- Al-Muqtadib، Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi، Abu al-Abbas، known as al-Mubarrad (died: 285 AH)، edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah. World of Books - Beirut، Al-Khanji Library، Cairo، third edition، 1408 AH - 1988 AD.

27- Research Methods in Language، Tammam Hassan، Anglo-Egyptian Library، (ed. T).

28- Towards facilitation، Dr. Ahmed Abdel Sattar Al-Jawari، Baghdad، Iraqi Scientific Academy، 1984 AD.

29- The New Grammar، Abdel Mut'al Al-Saidi، Cairo، Dar Al-Fikr Al-Arabi، 1947 AD.

30- Arabic grammar، its doctrines and facilitation، written by: Mujhid Jijan Al-Dulaimi، Muhammad Saleh Al-Takriti، A'id Karim Alwan، Al-Huraizi: Dr. T .